وفعل وحرف لان الكلمة منقسمة الى هذه الثلاثة لا الى احدها فيكون
العطف مقدما على الحمل والمراد بالجنس ما يجرد القدر المشترك بين الثلاثة
وهو كونه لفظا وضع لمعنى فلا يقال لا يصح ان يكون الكلم جنسا لهذه
الثلاثة لانها لو كانت جنسا لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة
بفصل وجودي مع ان الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو
كونه غير دال على زمان معين كما سياتي وانما قلنا ان الكلمة جنس لدفع
ايراد هو ان الواو لمطلق الجمع فتدل على ان الكلمة مع اجتمع فيها الثلاثة
فيكون نحو مررت بزيد كلمة وذلك باطل فثبت بقولنا جنس ان الواو للتقسيم
من تقسيم الكلي الى جزئياته كما سياتي قال السيوطي في تكملة ظاهره يعني
قولهم في الكلمة وهي اسم وفعل وحرف ان الكلمة هذه الثلاثة معا لان
الواو للجمع فيكون نحو اذهب بزيد ومر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف واجاب
الرضي بانه انما يلزم هذا لو كان من قسمة الشيء الى اجزائه وهذا من قسمة الشيء
الى جزئياته والواو في باما لكان اقعد والواو في قوله اما ان تدل الخ قلت ذكر
ابن مالك ان الواو احسن في التقسيم فان قيل تقسيم الكلمة الى هذه الثلاثة
من تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره لان مورد القسمة الكلمة فكل كلمة اما اسم
واما فعل واما حرف فمورد القسمة احدها ايضا واياما كان يكون تقسيمها
الى الاسم والفعل والحرف تقسيما لنفسه قالي غيره اجيب بان الكلمة
التي هي مورد القسمة اعم من الاسم والفعل والحرف فان المراد بها مطلق
الكلمة من غير نظر الى كونها اسما او فعلا او حرفا وتحقيقه ذلك ان مورد القسمة
مفهوم الكلمة لا ما صدق عليه مفهوم من الثلاثة لان ما يصدق عليه
يصدق عليه مفهومها بالدليل الاستقرائي والعقلي ونقل عن الفراء ان الكلم ليست
واحدة من الثلاثة بل هي بين الاسماء والافعال وفيه انه الحكم بانها اسم او
فعل لتعارض ادلتها عنده لا يقتضي بانها غيرهما ولا عبرة بمن زاد اقساما سماه

خالفه

وذهب البعض الى

خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لانعقاد الاجماع على الثلاثة وقد اشرنا
بقولنا جنس ثبت او ثابتا الى ان قوله بالاستقرا وما عطف عليه متعلق
بالثبوت لتعهد المبتدا والخبر كما تقال الكلمة هذا الخبر ثابت لها بالاستقرا
والقسمة العقلية ومن صرح بدلالة المبتدا والخبر على الثبوت الشيخ الرضي
والسيد وصرحا بانه يصح تعلق الظرف بذلك الثبوت ان هناك عاملا مقدرا
يتعلق به الظرف المذكور وهو ما اخصرت في تلك الكلمة بالاستقرا والقسمة
العقلية ثم اخذ في بيان الاستقرا بقوله لان علما هذا الفن وهو الضرب
من الشيء وانما كان الثبوت على المذهب الاول او كان حصر الاقسام فيما ذكر
على المذهب الثاني بالاستقرا لان علما هذا الفن اي النحو كابي عمرو والخليل
وسيبويه تتبعوا الفاظ العرب اسم جنس للصنف من ولد اسماعيل
وقحطان وقال الشيخ ابن كثير المشهور ان العرب كانوا قبل اسماعيل
ويقال لهم العرب العاربة وهم قبايل منهم عاد وثمود وقحطان وجرهم
وغيرهم واما العرب المستعربة فهم من ولد اسماعيل وهو اخذ العربية من جرهم
اي تلفظات العرب الصادرة عنهم فلم يجدوا اي لم يجد علما النحو في الفاظ
العرب غيرها اي الثلاثة صادرا عنهم فلو كان في كلام العرب غيرها لعثروا
به هذا هو الدليل الاستقرائي وقد حصر هذه الكلمة في هذه الثلاثة الامام علي
رضي الله عنه فيما وقفه لابي الاسود وقال للحاح نحو هذا واما الدليل العقلي
وهو الذي يحكم فيه بالحصر بنفس مفهوم التقسيم من غير التفات الى امر
خارج عنه فقد ذكره بقوله لان الخ قال البعض لان متعلق بما يفهم
من معنى لا تختصار عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ في نظم
الكلام وبعضهم يقدر العامل هكذا اخصرت لان وقدره بعضهم بقوله وانما
ثبت كان الثبوت المذكور بالقسمة العقلية لان الكلمة لا تخلو اما ان
تدل اي تكون ناجية دلالة بحسب لوضع على معنى في نفسها اي بنفسها يعني

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)